التحول الديمقراطي المفهوم والآليات

د.النعمى السائح العالم•

المقدمـــــة:

يعتبر التحول الديمقراطي من القضايا الكبرى المؤثرة والمحركة لمعظم التحولات والتغيرات الديمقراطية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية باعتبار التحول الديمقراطي هو عملية انتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية الأكثر ديمقراطية في الحكم ويعمل على تأسيس نظام سياسي اجتماعي,يقيم العلاقة بين أفراده والدولة وفق مبادئ العدالة الانتقالية والمساواة بين مواطنيه ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة السياسية داخل الدولة وسنحاول في هذا البحث أن نستجلى مفهوم التحول الديمقراطي ونبين ارتباطه وعلاقته بجملة من المصطلحات واهم المداخل التي تناولته لنصل إلى تعريف إجرائي يخدم أهداف هذا البحث وذلك من خلال عدد من المباحث.

مشكلة البحـث:

تتمحور إشكالية البحث في غياب مفهوم واضح لمفهوم التحول الديمقراطي وغياب المعرفة بالأسس والمعايير التي تحكمه وأهم المداخل النظرية لدراسته وبالتالي تم صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي (ماهو مفهوم التحول الديمقراطي وماهى آلياته ؟) وانبثق من هدا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

_ ما هي الرؤية المعرفية المعاصرة لمفهوم التحول الديمقراطي؟

_ ما هي القواسم المشتركة بينه وبين غيره من المفاهيم المشابهة له؟

_ ما هي أهم أنماط واليات وعوامل التحول الديمقراطي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في :

– إن هذا البحث يسعى إلى تقديم إطاراً نظرياً ومنهجياً يمكن من خلاله التعامل مع الانعكاسات السلبية والإيجابية لمفهوم التحول الديمقراطي والياته ومحاولة وضع السياسيين وصناع القرار أمام مسؤولياتهم تجاه التداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك.

• أستاذ مشارك جامعة طرابلس

– يتناول موضوع البحث واحداً من أهم التغيرات والتحولات التي شهدتها النظم السياسية العربية خلال العقد الأخير وهي تغيرات مهمة شملت الأطر الفكرية والأيديولوجية والدستورية والمؤسساتية مما يتطلب أن نفرد له دراسة علمية جادة لمعالجته وتحديد جوانبه وأبعاده المختلفة.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في مايلي:

_ التعرف على مفهوم التحول الديمقراطي والياته وعوامله.

_ يسعى إلى تقديم نظرة واقعية معتدلة ودراسة أكاديمية جادة بعيداً عن التطرف والارتجالية من أجل تقديم تأصيل نظري لمفهوم التحول الديمقراطي.

_ قد ينبثق عن هذا البحث بعض النتائج التي قد تساعد على تعميق المعرفة السياسية لمفهوم التحول الديمقراطي والياته بوجه عام.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية من مصادرها الأولية ومراجعها الثانوية وتصنيفها وتبويبها وغربلتها وتحليلها وصولاً إلى إبراز الصورة العلمية المتكاملة لموضوع البحث.

أدوات البحث:

اعتمد الباحث في جمع أدبيات موضوع البحث على الأسلوب المكتبي وذلك للإلمام بجميع متطلبات الدراسة نظرياً حيث تم الإطلاع على الجانب المعرفي من الكتب والدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة بشكل عام وحتى تتحقق أهداف البحث تم تقسيمه إلى المباحث التالية.

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي وأهم أنماطه ومراحله:

إن تقدم الديمقراطية السريع في العديد من البلدان بعث الأمل بعالم أفضل، لأن الديمقراطية تدعم الحريات السياسية وحقوق الإنسان وغيرها، بل باستقرار مفهوم الديمقراطية في دولة ما يؤدي أيضاً إلي تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية سريعة، وزيادة في رفاهية المواطن في الدولة، إضافة إلى علاقات دولية تتسم بالتعاون السلمي والتفاهم المتبادل. في هذا المبحث سيستعرض الباحث أهم التعريفات لمفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وسيدرس عوامل التحول الديمقراطي وأهم أشكالها وأنماطها مع ذكر بعض الأمثلة لدول تناولتها تلك الأنماط.

المطلب الأول : الديمقراطية ومفهوم التحول الديمقراطي :

لا يمكن لنا أن نهمل في هذا العصر أهم صفة سياسية للنظام السياسي العالمي الجديد، ألا وهي صفة الديمقراطية التي ظهرت قبل عصور التكنولوجيا من الإنترنت والأقمار الاصطناعية، وهي تعتبر نظاماً سياسياً واقتصاديا واجتماعياً يقيم علاقة بين المجتمع والدولة، والديمقراطية كمصطلح ونظام سياسي عرفت في دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية.

أولاً: مفهوم الديمقراطية:

تعود الديمقراطية في جذورها إلي سقراط وأفلاطون،حيث أن جوهرها يتضمن توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوي الجميع في فرص الحياة السياسية، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات العامة والمشاركة السياسية، ومن هنا رأى جمع الفقهاء أصل هذا المفهوم يرجع لكلمة(الديموس كراتوس) وهي تتكون من مقطعيين ديموس ويعني حكم الشعب، وكراتوس وتعني السيادة، أي أن الديمقراطية تعني سيادة الشعب، ولهذا فإن النظام الديمقراطي يتشكل تلقائياً بأغلبية تحكم وأقلية تعارض، وذلك ضمن مفهوم التداول السلمي للسلطة المرتبطة بتشكيل الأحزاب السياسية، وترتكز الديمقراطية على ثلاثة أسس: سيادة الشعب ، المساواة والعدالة الانتقالية، والكرامة الإنسانية.

وإن تزايد تناول موضوع الديمقراطية يرجع إلى أسباب مختلفة من بينها زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بين الناس، وزيادة الاحتكاك بين الشعوب وتنامي ظاهرة المطالبة بالحقوق السياسية، ووقوع العالم العربي في كوارث نتيجة القرارات الفردية الغير مدروسة من الحكام والملوك والأمراء، وفشل تجربة الحزب الأوحد والحاكم الأوحد والرأي الأوحد وتنامي الوعي السياسي المجتمعي(الربيع، 2004، ص31).

إن مفهوم الديمقراطية من المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً على مر التاريخ ، والكلمة جاءت من إجتماع مصدرين يونانيين يصفان حالة مجتمع سياسي يحكمه نظام كامل، ووصفه اليونان في العصور القديمة "Demos Kratia" وتطور حتى أصبح ما تعنيه تلك الكلمة اليوم ديمقراطية (Democracy) وهي كلمة يونانية تعني حكم الشعب(سويسي، 2014 ، ص 25)

ويرى الباحث أن الديمقراطية بهذا المفهوم هي آلية للوصول إلى نظام سياسي وتجربة حضارية من إفرازات العقل الإنساني في بحثه عن مصالحه التي تكيفها الذاتية والبيئة القومية، ولها أصول فلسفية تختلف من مجتمع إلي آخر، بين عنصر و آخر، و لها شروح وتأويلات.

ولقد تعددت المفاهيم الحديثة حول الديمقراطية، وعرفت بأنها التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصول إلى القرارات السياسية التي يكتسب الأفراد من خلالها سلطة إتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، والانتخابات، وتوفر فرصة المشاركة السياسية،وتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية والتعددية الحزبية وهي من العناصر الأساسية للديمقراطية، بل يكاد لا يوجد مفهوم أستحوذ على اهتمام الفكر السياسي من ناحية وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى مثل مفهوم الديمقراطية، فهو مفهوم وأسع الانتشار منذ أقدم العصور، يكاد لا يوجد نظام سياسي لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية في العصر الحديث.

إن الديمقراطية ترتكز في الأصل على احترام حقوق الإنسان، وهي من أهم المذاهب التي توصلت إليها الإنسانية بعد نضال ضد الاستبداد والظلم،وتهدف إلى خدمة الإنسان ليس من خلال ما يسنه من قوانين أو تشريعات و إنما من خلال ما تم تنفيذه من هذه القوانين للمصلحة الإنسانية.

كما أن النظام الديمقراطي أو الحكومة الديمقراطية لابد لها من ثلاثة شروط، الأولى : وحدة وتضامن المجتمع بالدرجة التي تسمح بالمنافسة دون تهديد لوحدة المجتمع نفسه، والثانية : الإيمان بحرية الفرد وحماية ملكيته، وأخيراً تحقيق الانسجام والتوازن بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعي(غزوي، 2000، ص10) إن الديمقراطية الليبرالية قامت على أساس حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة(. الربيع،2004 ،ص 32)

وتأسيساً على ماسبق فإن معنى الديمقراطية هي حكم الشعب، ويصعب صياغة تعريف أكثر دقة، لأن الديمقراطية كيان أكتسب معاني مختلفة على مر الزمان. وتعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية إلي التغيرات في المجتمع، وإلي تأويلات المحللين المختلفة لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية.

إن لجوهر الديمقراطية السياسية ثلاثة أبعاد (المنافسة ، المشاركة ، الحريات المدنية والسياسية)، لكي نقوم بإجراء تقويم شامل للديمقراطية، على المرء أن يدرس البلد بمفرده دراسة معمقة، لأن الأنظمة الديمقراطية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في أنماطها المؤسسية، كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في نوعية الديمقراطية. إذاً من الضروري أن نعي الوضع الدولي الذي يتجاوز مستوى الحكومة القومية، والأوضاع المحلية الأدنى مستوى منها(سورنسن، 2015، ص 49 – 50).

وهناك جدلاً قائم على إن الديمقراطية تقوم على اعتراف المؤسسات المجتمعية بالحرية الفردية والجماعية، والحرية الفردية والجماعية لا يقبل بها بالوجود مالم يكن المحكومون قادرين على اختيار

حكامهم بملء إرادتهم، ومالم يكن العدد الأكبر قادراً على المشاركة في إيجاد المؤسسات المجتمعية وتغييرها(تورين، 1995، ص30).

ويستعرض الباحث هنا أراء بعض المفكرين حول تأصيل مفهوم الديمقراطية، فمنهم من رأى أمثال أبراهام لنكولن أن الديمقراطية هي حكم الشعب، ومن أجل الشعب. وبالتالي تكون البلد أكثر إشاعة للديمقراطية عندما يكون المحكومون هم الحكام، أو عندما يشارك أكبر عدد ممكن من المحكومين في ممارسة السلطة بشكل مباشر.

وهناك تعريف أخر للديمقراطية بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب عن طريق نظام سياسي يقوم على احترام حرية المواطن وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو القبيلة، ويحترم فيها الفرد وكرامته الشخصية. إذن أن مفهوم الديمقراطية يكون شاملاً لأدواتٍ عدة مثل هيئة الانتخابات، وتوفر فرص متساوية في المشاركة السياسية، وضرورة تمتع الأفراد بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إضافةٍ إلى حقوقهم السياسية، والتعددية الحزبية، وحرية التعبير وغيرها.

ونستخلص مما سبق ذكره أن الديمقراطية عملية يحكم الشعب بها نفسه بنفسه إما مباشرة من قبل الشعب دون وسيط ، أو من خلال إنتخاب نواب يمثلون الشعب، وإما أن تكون مزيجاً بين طريقتين بواسطة النواب والشعب.

ثانياً: مفهوم التحول الديمقراطي :

إن مفهوم التحول الديمقراطي لم ينال حقه في التعريف بالشكل المثالي لأنه إرتبط بمفهوم الديمقراطية التي هي وسيلة تنظيمية في إدارة الدولة ومؤسساتها، بينما التحول الديمقراطي هو عملية إنتقال من نظام فردي دكتاتوري إلى نظام تعددي وبالتالي هو أسلوب في غاية التعقيد لأنه يشير إلى التحول في الأبنية و الأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية.إن عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل أساسية أولها إصلاح وضبط سلطة الدولة وتنمية توجهاتها من اعتبارات عدة وإعادة هيكلة المجتمع، وثانيها هو وضع أساس مشترك من أجل فاعلية العمل، وأخرها مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبتتبع هذه المراحل تتكون عملية التحول الديمقراطي،وهي عملية تحول من النظم التسلطية إلى نظم تعددية ما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم

والمحكوم على أساس من الحرية، و على أسس الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة وتضمن فيها حرية الرأي والتعبير، وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير للحكومات ومراقبتها والسماح بالعمل الحزبي.

وتساهم عدة عوامل خارجية وداخلية في مختلف دول العالم في الإتجاه نحو التحول الديمقراطي، ومن ضمن تلك العوامل الخارجية تدخل الدول الكبرى أمثال الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عن طريق المؤسسات الدولية السياسية منها والاقتصادية، والضغط بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأستمرار وربط المعونات الاقتصادية أحياناً، و باحترام حقوق الإنسان في أحيان أخرى، ووضع معايير لانضمام كثير من الدول إلى الاتحاد الأوروبي والتي من أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة(الربيع ،2004، ص 179. 180) .

ويطرح الباحث التساؤل التالي: إذا تأكدت الدول الكبرى بما فيها أمريكيا ودول أوروبية أن عملية التحول الديمقراطي ستؤدي إلى بروز قوى وتيارات سياسية على الأقل لا تلبي مصالحهم وأهدافهم أو تتصادم معهم بأي سبب كان , فهل ستدعم هذه الدول التحول الديمقراطي؟إن معظم الأحداث السابقة والحالية للتحولات الديمقراطية تؤكد على الجواب ب(لا) ، كما حدث على سبيل المثال في قطاع غزة سابقاً أي عند فوز حركة حماس في تلك الانتخابات عام 2006م، وفي ليبيا وسوريا واليمن اليوم ، وكما يمكن أن يحدث في دول عربية و إسلامية أخرى .

أما إذا تحدثنا على العوامل الداخلية فاننا سوف نرى دور القيادات السياسية وإيمانها . بالديمقراطية سواء عن قناعة بالفكرة أو المصلحة التي تؤدي إليها، إضافة لذلك تنامي قوة جديدة في الدولة مثل المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي، وكذلك دور الطبقة الوسطى الكادحة، ونمو دور مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية ومنظمات وجمعيات مختلفة التخصصات ونقابات مهنية، وبروز دور الاعلام الصحفي والمرئي، كلها عوامل مهمة للتحول الديمقراطي .كما أن مؤشرات التحول الديمقراطي عديدة ولها عدة أوجه منها السياسية والاقتصادية والقانونية ومنها الدستور والتداول السلمي على السلطة والفصل بين السلطات والتعددية السياسية.والنظم التمثيلية وشفافية العملية الانتخابية والحريات العامة.

إن المؤسسة السياسية في أي دولة تسعى إلى فتح الطريق أمام منظمات المجتمع المدني وتفعيل دور الدستور والقانون والولاء للمصلحة العامة (الوطنية) وتفعيل دور الرقابة على البرلمان وطريقة إدارة الانتخابات ودور المعارضة والأحزاب السياسية وتفعيل دور الإعلام، كلها من معايير التحول

الديمقراطي (2011 عبيد، ص7). ويذهب " **صموئيل هنتجون**" إلى إن التحول الديمقراطي هو اختزال المراحل فى مرحلتين مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين هذه العوائق مستوى النمو الاقتصادي حيث ينصب حاجزاً أمام التحول الديمقراطي،أما الباحث " دوابري " فيركز على بيئة التحول الديمقراطي، حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغيير الأنظمة على أثر الأزمات ا لسياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات فيما بينها، وفي تلك المرحلة تعتبر عملية التحول الديمقراطي قد تمت(2011 عبيد، ص8).

إن التحول الديمقراطي يقدم دوراً واضحاً لسلطات الدولة وهو ما يعتبر من خصوصياته وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويسعى التحول الديمقراطي إلي توزيعها والحيلولة دون تمركزها في يد سلطة واحدة، وهي الحكومة برئاسة الدولة أورئيس الوزراء وبقية آليات الحكم المستبدة التسلطية(ذبيان،1997، ص86).

ويرى" **برهان غليون***" أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة ، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إحتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ . ويرى الباحث إن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، ذو قيمة فكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز فكرية مختلفة.

أما التعريف الذي قدمه " **إيتل سلانجن****" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه حركة النظام السياسي نحو الأخذ بالإجراءات التالية : نواب منتخبون عبر انتخابات حرة نزيهة، وحق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، وحرية التعبير وتوفر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة بنصوص قانونية، و إستقلالية المؤسسة السياسية، وقد عُرف هذا الانتقال بأنه بمثابة مسلسل يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة، وفي ضوء هذا الفهم عرف بعض الباحثين الدولة المتحولة إلى الديمقراطية ، بأنها تلك الدولة التي تعمل على تغيير النظام السياسي بالإتجاه الديمقراطي، أي التحول من النظام التسلطي إلى

* مفكر وراوي، أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر بباريس

** بروفيسورة في جامعة كاليفورنيا، لديها مؤلفات منها: مقارنة بين الطرق في شرق آسيا والشرق الأوسط ، الصناعة النووية في البرازيل والأرجنتين ما بين الحالة والسوق .

النظام الديمقراطي، أومن النظام المختلط الذي يجمع بين السمات الديمقراطية والسمات التسلطية إلى النظام الديمقراطي(2011 عبيد، ص8)

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعريف جامع لمفهوم التحول الديمقراطي ، وهو أن عملية التحول الديمقراطي تعد من أكثر العمليات التي تتعدد وتتداخل فيها المتغيرات والقوى الفاعلة، ما يجعلها عملية بالغة التعقيد، وهي لا تسير في مسار واحد، ولا تنطبق على كل المجتمعات التي تمر بحالة التحول، فكل تجربة تحول لها سماتها ونتائجها الخاصة.

المطلب الثاني:أشكال ومراحل التحول الديمقراطي :

إن التحول الديمقراطي هو مرحلة انتقالية يقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر ديمقراطي، وتبدأ عملية التحول الديمقراطي بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، وإدخال بعض آليات الديمقراطية، فعملية التحول الديمقراطي تمر بعدة أشكال ومراحل يطلق عليها مرحلة توطيد دعائم الديمقراطية التي يتم فيها إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي الجديد، وغرس قيم الديمقراطية في المجتمع.

أولاً: أشكال التحول الديمقراطي :

يقصد بأشكال التحول الديمقراطي هي تلك الأنماط التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية، بمعنى الإجراءات التي يتم إتباعها لإزالة نظام غير ديمقراطي للوصول إلى نظام ديمقراطي، ويمكن تحديد هذه ا لأشكال النظرية في عدة أنماط (2011 عبيد، ص21).

أن أهم الأسباب التي تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، هي اختلافها عن بعضها البعض وهذه الاختلافات تؤدي إلي التأثير على كيفية وسرعة ونمط إنهيارها وتحولها، حيث تعتمد على جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية، وتستند على تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع، كما أن لها إجراءات مختلفة لأتخاذ القرار، وأشكال متباينة من التنافس والانقسام الداخلي، وطرق مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم، وأساليب متنوعة للاستجابة للمطالب والمعارضة الشعبية (سويسي ، 2014، ص18) .

إن الأمر الجوهري في هذه الأنماط من عملية الانتقال نحو الديمقراطية أن الحكام التسلطيين لا يتنازلون طوعاً عن السلطة كما أنهم غير مستعدين بصفة عامة، لتعديل نظام الحكم إذا كان ذلك

لايهدد سيطرتهم على السلطة ويميز, ((هنتغتون)) بين أربعة أنماط أو أساليب أو أشكال ، لعملية التحول نحو الديمقراطية في النظم التسلطية وهذه الأنماط كالتالي:

1. التغيير من أعلى النظام :

عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام السياسي لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام القائم مقارنة بقوة المعارضة، لذا يأخذ النظام السياسي المبادرة بالتحول، ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات،سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي،أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانزيم لمد سيطرته وسيادته السياسية(عبيد، 2011، ص21)

ويعرف مصطلح التحول من أعلى : هو أهمية دور القيادة السياسية في قضية التحول الديمقراطي في النظم السلطوية أو النظم العسكرية. وتتم عملية الانتقال أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، ودون تدخل من جهات أخرى، سواء أكانت قوى المعارضة، أم المجتمع السياسي ككل(سويسي ، 2014، ص18).

وهنا يختلف الباحث مع الرأي القائل ان بعض النظم العسكرية هي أكثر النظم استعداد لعملية التحول الديمقراطي، وذلك لأنها عندما قامت بانقلاب عسكري، كانت تهدف إلى تصحيح بعض الأخطاء في النظام السابق وهذا ما حدث في موريتانيا وغانا، وبعد تصحيح هذه المساوئ والأخطاء يقود العسكريون عملية التحول أو الإصلاح الديمقراطي، ولكنهم في الوقت نفسه يحتفظون ببعض الأوراق التي تضمن لهم قدراً من الفاعلية،والتأثير في النظام الجديد، إضافة لدلك أن هناك بعض القوى السياسية في النظم التسلطية تؤمن بفكرة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ولديهم الرغبة في قيادة المجتمع والنظام السياسي إلى الديمقراطية ، ويلاحظ إن في هذه المرحلة قد لا يكون الدافع وراء هذا الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن ربما تكون هناك بعض التدخلات في الشؤون الداخلية والخارجية تحتم على القادة السياسيين الاتجاه في هذا الطريق .

وبهذا الخصوص يذكر (هنتغتون) أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية، هي التي قد تقود إلى تحول نحو الديمقراطية، حيث يجد الرئيس نفسه عرضه للخطر من الداخل أكثر من الخارج فيقوم بعملية التحول قبل أن يقوم بذلك شخص أخر، وقد تتطور الأحداث والنتائج والضمانات اللازمة لمصالحها.أثناء مرحلة التحول الديمقراطي لغير مصلحة القيادة السياسية فتسعى إلى تدارك الموقف

، وهذا ما حدث في دولة تونس عندما تنحى الرئيس زين العابدين من منصبه في أواخر عام 2010م.

2. تغيير النظام السياسي بالتفاوض :

تقوم القيادة السياسية بالتفاوض بين الفاعلين السياسيين، وصولاً إلي ميثاق يحدد أسس حكم ديمقراطية مستقرة. في هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام ، و القوي الاجتماعية المختلفة، من خلال إنخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوي السياسية المختلفة، رغبه منه في الوصول إلي نظام ديمقراطي. لقد تحدث(صموئيل هانتغتون)عن أسباب رئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذه الأنماط وحصرها في الاتي (عبيد ،2011 ، ص22. 23):

- فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها .
- إنهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام السياسي.
- تردي الأوضاع الإقتصادية، مما يؤدي إلي فشل النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب، والإحتياجات للشعب.
- ضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات إقتصادية، تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوة السياسية على الإحاطة بالنظام القائم وإستبداله بنظام آخر، كل هذه الأسباب هي التي دفعت القيادة السياسية و القوى السياسية الفاعلة ،إتباع النمط التحولي أو ما يسمى بالإحلال التحولي. وكمثال لذلك : دولة مصر عندما تنحى النظام السياسي برئاسة الرئيس حسني مبارك عن الحكم في يناير: 2011م. ومثل ما حدث في دولة جنوب إفريقيا التغيير التفاوضي في تسعينات القرن الماضي.

3. التغيير عن طريق القاعدة الشعبية "الثورة" :

يعد هذا النمط أو التحول أكثرهم إتساماً بالعنف، فيأتي التحول والتغيير في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة ، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام القائم في تلك المرحلة في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوة المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم على نحو ما جاء في حالات كثيرة، بحيث يبدأ النظام في فقد قوته ومصداقيته وشعبيته على المستوى الاجتماعي في ظل معارضة إستمدت قوتها من ضعف النظام القائم، ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضيق على النظام وإخفاقاته في تحقيق الحد الأدنى من إحتياجات ومطالب الشعب، مما أفضى إلي إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم، وهو ما يطلق عليه (هنتغتون) نمط "التحول الانحلالي" (سويسي ، 2014، ص21 . 22).

ويمكن أن تدور الأسباب المؤدية لهذا النمط حول وفاة الحاكم الذي يعتبر القوة الرئيسية في هذا النظام ومن ثم تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، وبناءً عليه تبدأ في ظهور الصراعات ، و أعمال الشغب والعنف و الاضطرابات ، وتحتاج البلاد إلى وقت حتى يستقر فيها التحول الديمقراطي. ومثالاً لذلك التحول الذى حدث في الدولة الليبية بعد / فبراير/ 2011م.

4. دور التدخل الأجنبي في تغيير النظام :

يحدث عندما يكون التحول نحو الديمقراطية نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية ومن أمثلة هذا التدخل الأمريكي الذي حدث في هاييتي وبنما والصومال خلال تسعينات القرن العشرين إضافة إلي التدخل العسكري المباشر، كما حدث في العراق في حرب الخليج الثانية. إن نفوذ المؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوية ومؤثرة في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية والدكتاتورية في دول العالم ، فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم تدنت قدرات هذه البلدان في الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الإقتصادية (عبدالله ،2009، ص 13).

إن العوامل الخارجية كانت مؤثرة، وأحيانا حاسمة، خاصة بعد الهزيمة في الحروب، ولقد حدث ذلك في العديد من البلدان الأوروبية واليابان بعد عام 1945م، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وهي الراعية للمؤسسات الديمقراطية الليبرالية في ذلك الوقت إلي فرض العملية الديمقراطية علي بعض دول العالم.

ويستخلص الباحث إلى أن دور الفاعليين الخارجيين مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خيارتهم السياسية دائماً، والديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر إشتراطات وعوامل داخلية مساعدة وهدا ماتعيشه الحالة السورية الان.

ثانياً: مراحل التحول الديمقراطي :-

هناك إختلاف ظاهري بين مجموعة من الباحثين والسياسيين في تصنيف إنتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم، فتلك هي ا لديمقراطية الحقيقية، وإن التحول الديمقراطي لم يأخذ في مساره الطويل شكلاً واحداً ثابتاً لا يتغير، باستثناء المبادئ التي قام عليها كالحرية والعدالة الانتقالية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع شرائح المجتمع. بل أتخذ صيغاً مختلفة وهذه الصيغ التي اختارها الأفراد لا يفترض أن توضع في إطار جامع مانع، بل يجب أن تكون موضوعاً فاعلا للتطور، وفقاً لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(سويسي،2014 ،ص24).

ويرى الباحث أن التحول الديمقراطي ليس بضاعة تستورد من هذا البلد أو ذاك، وإنما هو إطار يمارس فيه المواطنون حقوقهم، وواجباتهم.كما أن التحول الديمقراطي يتفرع منه أربعة مراحل فرعية تقود إلي ترسيخ الأوضاع المؤدية إلي التحول الحقيقي، وفقاً لما يلي:

1. مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم :

هناك إتجاه في الفكر السياسي يشير إلى وجود بعض العوامل الضرورية لانهيار النظام السلطوي، ومن أهمها الصراع بين المتشددين أي المتمسكين بالسلطة والذين يرفضون أي تغيير قد يهدد مصالحهم وبقائهم في السلطة من ناحية، ولذلك هم يعارضون التحول الديمقراطي ويمثلون مصدر التهديد بالانقلابات والمؤامرات، وبين المعتدلين من ناحية أخرى والذين ينادون بالإصلاح والتطوير، فتحدث الانقسامات بينهم مما يؤدي إلي فقدان النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول الديمقراطي.

2. مرحلة بناء النظام الديمقراطي :

وهي المرحلة التي يحدث التحول فيها عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات السياسية الجديدة، ومن ثم يكون قادراً على الحفاظ على ذاته مع تغيرات جوهرية فيه، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي، لإن النظام السياسي القائم يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي، أو يرتد إلي النظام السلطوي. يقول (أدم برسورسكي) عن هذه المرحلة : "أنها أشبه بألة الغزل حيث إن إرتفاع الكرة إلي أعلى لا ينفي إحتمال نزولها إلي أسفل مرة أخرى، وذلك لأن مؤسسات النظام السياسي القديم تتواجد مع مؤسسات النظام الجديد، كما أن المطالبين بالديمقراطية يتقاسمون السلطة مع السلطويين، سواء من خلال الصراع أو بالاتفاق(عبيد ، 2011، ص 20) أي أن أصبح من الصعب في هذه المرحلة تبرير احتكار السلطة فيها من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليها مطالبة الشعب بمرحلة أعلى للتحول الديمقراطي.

3. مرحلة الاندماج الديمقراطي :

في هذه المرحلة يتنصل النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقائه، كما تظهر القوى المعارضة وتطرح قضايا مهمة، وتظهر هياكل جديدة ويكون هناك شفافية في الطرح، إضافة إلى الاهتمام بنشر الثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية(عبيد،2011 ، ص 21).

إن ما تداركه النظام الملكي القائم في المغرب بداية التحركات العربية في 2010 . 2011م، هي مرحلة تغيير شاملة ككل الأقطار العربية، فبدأ الملك محمد السادس بعملية الإصلاح من الداخل وهي بإعطاء مساحة أكبر من الحريات العامة، أي حرية الصحافة والأعلام وكذلك تنظيم المظاهرات والتظاهرات والإعتصامات، وفتح الباب أمام التعددية الحزبية، وقام بإصلاحات دستورية، وقانونية، ودعي إلى عملية انتخابية وكان من نتائجها صعود الإسلاميين في البرلمان ورئاسة الحكومة في 2012م.

4. مرحلة التطور الديمقراطي :

وهي أعلى مراحل التطور الديمقراطي، حيث يسود فيها حالة قبول عام للديمقراطية ، بما تضفي عليها الشرعية التي تؤكدها مشاركة المواطنين في كافة أوجه الحياة، مع توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي مع الأفراد، مثل الثروة، المكانة السياسية، التعليم،والاحترام والتقدير،مما يؤدي إلي تحسين الاداء الديمقراطي وزيادة كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية لمواطنيها(زهيرة عبيد ، 2009، ص98).

وخير مثال على ذلك هي دولة ماليزيا من خلال مطالبة الجماهير بتحولات ديمقراطية، وهنا صعد "مهاتير محمد" على الساحة السياسية وأهتم بالتنمية السياسية التي بدورها واكبت تطور و تقدم الاقتصاد الماليزي وفتحت الباب أمام مزيد من الديمقراطية التي اعتبرت موروث ثقافي إسلامي لدى ماليزيا(عبدالله،2009، ص 76).

وتأسيساً على ما سبق فأن الديمقراطية والتحول الديمقراطي والنظام السياسي الديمقراطي تتكون منه دولة القانون، وهي الخيط الذي يستطيع الربط بين بناء وتوطيد الديمقراطية والتنمية السياسية الشاملة، التي تكفل توطيد القاعدة المشتركة بينهم جميعاً. حيث إن الديمقراطية لكي تؤدي وظيفتها وهي التحول الديمقراطي ، لابد أن تتوفر فيها العدالة الانتقالية، والوعي بالقوانين والدستور والقدرة على فهمهم، وفي نفس الوقت لكي تتحقق التنمية السياسية المنشودة واجب تحقق مناخ ملائم لهذه العملية وحضور دولة المؤسسات.

المبحث الثانى : عوامل التحول الديمقراطي:

المتابع لعملية التحول الديمقراطي يجد أن هناك أسباب و عوامل جمى تساهم في هذه العملية وقد أوضحت عدة دراسات تلك الأسباب ومن ضمنها النمو الاقتصادي والتطور الحضاري وظهور الاختلاف الطبقي ما بين الطبقة البرجوازية والمتوسطة والفقيرة، هذه العوامل كانت قد أخذت بعين

الاعتبار في الموجة الأولي بعد الحرب العالمية الأولي، ولكن الموجة الثانية من التحول الديمقراطي كانت عن طريق العامل العسكري الذي كان له دور كبير في تلك المرحلة عند إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وفرضوا منطق التحول الديمقراطي بالقوة على الدول التي احتلت من قبلهم، وكذلك مجموعة الدول المستعمرة من قبل التي تبنت النظام الديمقراطي نموذجاُ لها، أما الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي فكان للباحث صموئيل رأيا فيها كونه يعتبرها هي من عوامل التحول الديمقراطي المشتركة بين داخلية تحدث من داخل الدولة، وأخرى داخل مجموعة من الدول وتكون موجهة للدولة وتعتبر خارجية.

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي:

تنقسم تلك العوامل والأسباب إلى داخلية وأخرى خارجية، سيتم الوقوف عليها وعلى الدور التي لعبته في عملية التحول الديمقراطي بصورة أكثر تحليلاً وتفصيلاً بغية الوصول إلى التحليل العلمي الصحيح وفقاً لما يلي:-

1. العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي:

إن العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي هي تلك العوامل التي ترتبط بطبيعة النظام السياسي، أو التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من النظام الاجتماعي بمفهومه الواسع، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين كل هذه العوامل لأنها تشكل البنية الداخلية للدولة.

أ. وعي القيادة السياسية للتغيير:

نجد أن هناك دور كبير وفعال للقيادة السياسية في الأخذ بزمام المبادرة لتحفيز عملية التحول الديمقراطي، لأنه عندما تكون هناك رؤية للقيادة السياسية الحقيقية في التغيير ورغبة كاملة مؤمنة بالتغيير تكون قادرة على مواجهة القوى المعارضة لهذا التحول، وفي نفس الوقت تزداد فرص النجاح لهذه العملية التحولية، وبذلك تكون المهارة القوية لهذه القيادة التي تمكنها من مواجهة المعارضين والمتشددين لهذه العملية، وتقوم بتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي وتوزيع الموارد الاقتصادية وتكون مسؤولة عن حماية الشعب من تعسف مؤسسات الدولة وكذلك الدخول في عملية التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول الديمقراطي والوصول إلي أكثر صيغ مقبولة لدى الأطراف في المجتمع والدولة.

ب.سقوط شرعية النظام القائم:

إن لانهيار أي نظام سياسي بوادر ونقاط ومؤشرات ملموسه هي التي تشعل هذه الأزمة السياسية القائمة في تلك المرحلة، لأن عملية التحول الديمقراطي تتوقف على الوعي بضرورتها وهذا ليس كافياً، وبذلك من الضروري أن يشعر النظام القائم بضرورة التغيير، ولم يعد يسمح له بتأجيل العملية الديمقراطية تحت أي غطاء ومهما كانت الأسباب، لأن الآلية التي كانت توظف لعملية التأجيل لم تعد متاحة ولا مقبولة في ظل الوضع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على النخب السياسية الحاكمة في معظم دول العالم.

ولذلك عليه إرجاع الصراع السياسي إلي نقاطه الأساسية وقواعده الطبيعية والخروج بالدولة من نار الفتنة والحروب الأهلية، وتكون مثل هذه الهواجس هي التي تؤسس شرعية عملية التحول الديمقراطي والخروج من النفق المظلم والاستجابة لمنهج التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة والتحول الديمقراطي المنشود وتجنباً للنتائج السيئة لبعض الأنظمة الدكتاتورية الشمولية.

كما إن لبعض القادة السياسيين مراوغات سياسية تجعل من أنظمتهم قادرة أمام معارضيها بأن تتبنى أسلوب الامتصاص والاحتواء للمعارضة من خلال إعطائهم قدراً معلوماً من التمثيل الحكومي ويبقون هم في السيطرة على وسائل الأعلام وآليات الانتخابات والموارد المالية الكبيرة وبتلك الطريقة هم يتفوقون على معارضيهم في صناديق الاقتراع.

وإجمالاً فإن عملية التحول الديمقراطي وأداة الديمقراطية لن تكون علاجاً ناجحاً طالما بقيت في إطار الأمزجة للنخب الحاكمة التي أرادت لها أن تكون أحلاماً فارغة، ذلك أن الديمقراطية نظاماً للمجتمع قبل أن يكون نظاماً للحكام(عبيد، 2011، ص 14).

ج. دور مؤسسات المجتمع المدني:

وهي المؤسسات الغير رسمية للدولة التي تعمل بعيداً عن أنظمة الدولة التقليدية وتكون نفقتها من أعضائها أو ممولة بصفة بسيطة من السلطة التنفيذية للدولة، لكي تعمل باستقلالية عن سلطة الدولة وبالتالي تحقق أغراضها المتعددة فمنها ما هو سياسي وأخرى اقتصادي وكذلك اجتماعي، فمن الناحية السياسية لها حق التأثير في صنع القرار وكذلك الضغط على الاحزاب السياسية،ومنها ما هو نقابي مهني كالدفاع عن الاعضاء المنتسبين لها، ومنها الاجتماعي كالمساعدات الخيرية والانسانية في الازمات، وكذلك الاتحادات العمالية والعلمية والثقافية التي تدعم المثقفين والكتاب، و تهدف إلي زيادة الوعي الثقافي في المجتمع، ولا ننسى الجمعيات التي تدعو إلي العمل التطوعي والاجتماعي التي

تساهم في تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، ومن هنا نلاحظ إن أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه من أفضل الوسائل التي تقوم بتوعية الجماهير في المجتمعات الانسانية المختلفة بحقهم في التنمية السياسية مثل التعريف بدور الانتخابات كأداة بيد المواطن في الوصول إلي السلطة أو من ينوبه، و حقوقهم التي يحفظها الدستور في التعبير عن آرائهم و الحريات العامة، و الحقوق المدنية مثل المشاركة في وضع آليات الدستور من قوانين ومواد دستورية،وحقهم في التظاهر السلمي وحرية أبداء الرأي التي ينادي بها كل مجتمع حر.

وعن طريق هذه القاعدة العريضة التي أنشأها المجتمع المدني يكون قد أنشاء قوة ضاربة بإمكانها الضغط على النظام السياسي القائم وتجبره على فرضية التحول الديمقراطي وحقهم في المشاركة السياسية الفاعلة وكذلك التداول السلمي على السلطة.

د. الوعي بالثقافة الديمقراطية:

إن نمو ثقافة الديمقراطية في العالم هو من أبجديات الحياة السياسية في هذه المرحلة، لإن توسيع التعليم الحكومي والخاص وكذلك التعليم الإلكتروني وتطور برامجه سيكون له الفضل الاكبر في هذا النمو الديمقراطي، و انتشار الصحف و المجلات السياسية الالكترونية والإعلام السمعي والبصري الموجه، والاندماج مع العالم الخارجي،وانتشار قاعدة مستخدمي الشبكة العنكبوتية بمواقعها الاجتماعية سيكون له الاثر الاكبر في هذه الفترة الزمنية.

أصبح اليوم العالم غرفة واحدة عبر قنوات التواصل المختلفة مما ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي والعلمي بصفة عامة لدي المجتمعات المنغلقة وبالتالي زاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية والدستورية والقانونية، وباتت مجتمعات تمتلك رصيداً من الافكار السياسية الحديثة يسمح لها بالحديث عن بدايات الثقافة الديمقراطية، الامر الذي يوفر مجتمعات عالمية جديدة تدعو إلي عملية التحول الديمقراطي السلمي.

هـ. دور العامل الاقتصادي:

يعتبر من العوامل ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول الديمقراطي أو التغيير السياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول تأثيراً مزدوجا، لان وجود الاخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي وفي نفس الوقت إذا توفرت التنمية الاقتصادية الحقيقية يصبح هناك أفاقاً رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص حقيقية لإحداث هذا التحول الديمقراطي(عبدالله، 2009،ص 80).

إذا عملية التحول الديمقراطي تتطلب المزيد من التحرر الاقتصادي والسعي من أجل الرفع بالكفاءة الاقتصادية وتطوير القدرة التنافسية للاقتصادات المجتمعية، وبالتالي سوف تضغط بشدة من أجل المزيد من الديمقراطية في النظام السياسي القائم.

ارتبط الانفتاح الديمقراطي في دول العالم الثالث بسوء الاوضاع الاقتصادية عندما قامت الأنظمة الحاكمة بالتلويح بالعملية الديمقراطية من أجل امتصاص الأزمات الاقتصادية المتتالية وتثبيت شرعيتها السياسية التي بدأت بالتآكل بفعل عجزها وإخفاقها في تقديم حلول واقعية ملموسة تجاه مواطنيها (عبيد، 2011، ص 16 -17).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك مجموعة من الضغوطات الداخلية الخاصة ببيئة صانع القرار السياسي اليوم داخل الدول والتي تدفع إلى ضرورة تبني سياسات عامة ذات طابع استيعابي لمطالب الأفراد والجماعات داخل المجتمع للنظام نفسه، وأن عدم استيعاب مثل هذه المطالب يقود غالباً أفراد المجتمع إلى البحث عن وسائل قد تخلق نوعاً من القلق وربما تفضي إلى عدم استقرار النظام السياسي والمجتمعي معاً، خاصة إذا لم تجد هذه المطالب آذاناً صاغية تستوعب المرحلة وتستطيع إنتاج سياسات عامة من شأنها إعادة حالة الأمل بإحراز تقدم ملموس في جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يجعل عملية التحول الديمقراطي ممكنة في تلك المرحلة.

العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي:

إن تأثير العوامل والضغوطات الخارجية لها دور في عملية التحول الديمقراطي وهي تعتبر لاعب في دعم وتنشيط عملية التحول الديمقراطي وفقاً لمصالحها، وتصاعد تأثيرها في الآونة الاخيرة بفعل الثورة التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاتصالات التي دفعت بظاهرة العولمة بحيث أصبح العالم كقرية واحدة، ومن هنا تختلف الأسباب والتأثيرات من دولة الي أخرى، فمنهم من يرى إن الهزيمة في الحرب أو وقوع الدولة فريسة الاحتلال يؤدي إلى حالة عدم الرضا الداخلي ومطالبة الشعب بتغيير الحاكم فيستعين بالقوي الخارجية ،ومنهم أيضاً عامل المحاكاة أو التقليد يعني ببساطة إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دول أخرى بهذا التحول مما يضعف من أهمية تأثير العامل الداخلي والبحث عن عامل خارجي لدعم هذه العملية التحولية.

كذلك هناك رغبة النظام السياسي في الاندماج مع المجتمع الدولي ومنظماته الدولية السياسية منها أو الاقتصادية بهدف تلقي المساعدات والمعونات والمنح الخارجية ما يجعل هذا النظام يخطو خطوات إيجابية وملموسة في سبيل تحقيق التحول الديمقراطي خاصتاً إن هذه الدول المانحة تأخذ

بسياسة العصا والجزرة، ومن هنا يعتبر التدخل و العامل الخارجي سلاح ذو حدين قد يدفع هذا التحول إلى الأمام أو يتسبب في تعطيله وتعثره وفقاً للمصالح والأهداف (عبد الله، 2009، ص82).

ونستعرض فيما يلي أهم الضغوطات والعوامل التي تمارسها الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المختلفة على التسريع بعملية التحول الديمقراطي.

أولاً: تأثير الدول الكبرى على المجتمع الدولي:

إن النظام العالمي والدولي شهد تغييرات وتحولات عديدة وهذه العمليات هي التي حددت معالمه وأسسه تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية،ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم تطورت المرحلة وبدأ العالم الجديد بتحول عميق في هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فالتحولات الكبيرة التي تلاحقت على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتولي الرئيس ميخائيل غوربا تشوف زمام الامور وقيامه بالتحول الكامل في النظام العالمي، هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوي التغيير التي أخذت تؤسس لمرحلة تاريخية جديدة وإقرار منظومة معرفية وقيمية أطلق عليها أسم النظام الدولي الجديد.

يعرف بعض الباحثين هذه المرحلة بأنها مرحلة تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية إلي جانب الدول، أي إن هذه المرحلة تشخص النظام الدولي الراهن بأنه نظام انتقالي لم يتبلور بصورة نهائية بعد، بمعنى أن العمليات التي يشهدها هذا النظام لا تتمتع بالاستمرارية والديمومة ولكنها السبيل لتطور النظام لمرحلة ثانية أكثر استقراراً وثباتاً ونظامية (عبد الله،2009، ص 92).

ومن أبرز ملامح ومظاهر هذا النظام الدولي الجديد انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم بعد تفكك منظومة الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو، كذلك بروز الثورة الصناعية العملاقة وتطور الاتصالات التي استندت إلى المعرفة والتطور والتكنولوجى والاستثمار في شتى المجالات منها البحوث العلمية المتطورة. وقادة هذه المرحلة الدول الأوروبية واليابان وعلى رأسهم أمريكا، وتوجيهم نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبرى، وبذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أهم الدول التي تساند عملية التحول الديمقراطي.

ووجدت الديمقراطية مكاناً لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى انجازها في أي مكان من العالم، ضمن التوجه العام لها ورغبتها في الهيمنة على دول العالم. وبالتالي استخدمت ورقة الديمقراطية والتحولات السلمية للسلطة وحقوق الإنسان لتبرير ممارساتها على تلك

الدول،بالضغط بجميع هذه الأوراق من أجل تنفيذ قراراتها وتحقيق مصالحها في تلك المناطق. ولا ننسى ممارسات الدول الأوروبية المانحة التي تقوم بالعديد من الضغوطات السياسية والاقتصادية على الدول النامية للمطالبة بعودة الحكم المدني الديمقراطي ورجوع القوات العسكرية إلي ثكناتها واتخاذ الإجراءات الدستورية القانونية للفصل بين السلطات الثلاثة لإقامة نظام ديمقراطي مدني حر يستمد شرعيته عن طريق انتخابات التنافسية.

ثانياً: دور المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية:

هناك دور كبير لهذه المؤسسات العملاقة والمنظمات والتكتلات العالمية التي تتبعها في عملية التحول الديمقراطي لأنها كانت تحدد برامج وخطط اقتصادية كبرى مثل الدول الصناعية الكبرى ما يسمى بالمانحين الدول الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية وجميع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي تؤثر في سياسات الدول الداخلية والخارجية وخاصة الدول النامية لان لها توجهات عديدة وتتبنى سياسات اقتصادية تعرف بسياسة التثبيت الاقتصادي وإلغاء فكرة الدعم الحكومى للسلع والخدمات وتقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص إي الخصخصة الجزئية والكلية، وهناك اتجاه أخر تدفع له الدول النامية وهو الانفتاح السياسي الذي يتمثل في التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، وهي نتيجة للمطالب التي تطرحها هذه المؤسسات المعنية مقابل حصول تلك الدول على قروض وتسهيلات اقتصادية،وهي تمثل جوهر الحكم الرشيد في نظر تلك المؤسسات والمنظمات.

مع ذلك فإن هذه الضغوط سواء كانت من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات المانحة والمنظمات ذات الفاعلية القوية في النظام الدولي، إنما جاءت متماشية مع أهداف وتنسيقات السياق العام لتلك الأطراف الدولية وبالتالي لم يكن هدفها الأساسى هو تنمية تلك البلدان وإنما كان الهدف حماية مصالحها الخاصة ومجتمعاتها(زهران، 2005 ، ص21).

ومثال على ذلك ما حدث في دولة تونس بعد التحول الديمقراطي 2010م، عندما دخلت تونس في مرحلة تغيير سياسي واقتصادي وانفتاح على السوق الأوروبية كانت بحاجة إلي استثمارات ومعاونات دولية لتنهض باقتصادها، ففرض البنك الدولي بعض الشروط السياسية مقابل الاقتراض، فسارعت الدولة التونسية إلي إنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي، وقامت بانتخابات رئاسية لكي تطمئن الاطراف الدولية، وهذا بعث مؤشر للمؤسسات الدولية المالية إلى أن تونس في حالة استقرار سياسي، وبناءً عليه تم تقديم مساعدات لتونس على شكل قروض دولية.

النتائج والتوصيات

_ إن قضية الانتقال الديمقراطي سوف تظل من أولويات الأجندات البحثية في حقل السياسة المقارنة لسنوات قادمة لأن هناك أفاقا جديدة للبحث في هذا المجال من ناحية كما أن الكثير من القضايا الفرعية المرتبطة بها لم يتم حسمها بعد ولا تزال محل جدل ونقاش على نطاق واسع من ناحية أخرى.

_ إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية تحولية من نظم تسلطية دكتاتورية إلى نظم تعددية حزبية في طريقها إلى الديمقراطية بمساعدة العوامل التي تحيط بها، وأن للتنمية السياسية آليات لو أُخذت بعين الاعتبار في إي دولة لسجل لها نجاحاً كبيراً في المسار الديمقراطي._ إن الديمقراطية لاتفرض من الخارج كما أنها لأتصدر ولاتستورد بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.

_ إذا كانت القيم والمبادئ العليا للديمقراطية واحدة ومطلقة حيث تشمل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتسامح السياسي والفكري واحترام الكرامة الإنسانية فإن صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة وتختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية أو الإجرائية وفي هذا الإطار فإنه يمكن لكل دولة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية أن تطور صيغاً مؤسسية وإجرائية لنظام ديمقراطي يجسد القيم العليا للديمقراطية من ناحية ويتوافق مع ظروفها وخصوصياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية من ناحية أخرى.

_ لاتوجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها عربياً من تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال وحسن تصميم المرحلة الانتقالية وإدارتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي بما يعنيه ذلك من توافق على صياغة النظام السياسي المستهدف ومراحل الانتقال والترتيبات المؤسسية والإجرائية الأكثر ملائمة لظروف وخصوصيات الدولة والمجتمع ومن الشروط أيضاً إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على النحو الذي يعزز من قدرتها على القيام بوظائفها وبخاصة فيما يتعلق باحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة وتقديم السلع والخدمات العامة للمواطنين وتحقيق العدالة الانتقالية فضلاً عن دعم دور المجتمع المدني ونشر ثقافة الديمقراطية وإعادة صياغة العلاقات المدنية, العسكرية بما يتفق وأسس النظام الديمقراطي على أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومن خلال التفاوض وإجراءات بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين.

المراجع

1- فايز الربيع (2004) . الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية.- عمان : دار الحامد.

2- عبدالله العجيلي سويسي(2014) .التحول نحو الديمقراطية في موريتانيا(1991-2008) .- ،مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية، الاكاديمية الليبية.(رسالة ماجستير غير منشورة)

3- محمد سليم محمد غزوي (2000). نظرات حول الديمقراطية.-عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

4- غيورغ سورنسن (2015). الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السير ورات والمأمول في عالم متغير)؛ ترجمة عفاف البطانية.- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5- ألان تورين(1995) .ما هي الديمقراطية؟(حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية)؛ ترجمة: حسن قبيسي.- لبنان: دار الساقي.

6- مفتاح نصر مفتاح عبيد(2011). التحول الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في الجزائر.- مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، الاكاديمية الليبية (رسالة ماجستير غير منشورة)

7- سامي محمود ذبيان(1997) . شقاء الديمقراطية في الوطن العربي.- بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع.

8- فتحي منصور محمد عبدالله (2009). مشكلات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في البلدان العربية.- مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية ، الأكاديمية الليبية. (رسالة ماجستيرغير منشورة)

9- زهيرة سليمان امحمد عبيد(2009) مشكلات التحديث والتنمية السياسية في الدول الآسيوية "ماليزيا نموذجاً".-مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الأكاديمية الليبية(رسالة ماجستير غير منشورة)

10- جمال على زهران (2005).- الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي.- القاهرة: مكتبة الشرق الدولية.